

دعوى

القرار رقم (ISR-2021-692)

الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-22494)

لجنة الفصل

الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة
الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

ربط زكي. مدة نظامية - عدم التزام المكلف بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر الدعوى.

الملخص:

طالبة المدعي بإلغاء القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكي لعامي ١٤٣٩هـ و ١٤٤٠هـ - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخبار - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية - مؤدي ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- الفقرة (١) من المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٨٢٠) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٢٠٢٠هـ.
- الفقرة (٢) من المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان الضريبية الصادر بالأمر الملكي رقم (٤٠٢١) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الإثنين الموافق ١٢/٧/٢٠٢١م، عقدت الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه؛ وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان

الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ ٠٩/٠٩/٢٠٢٠م.

تلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي /...، هوية وطينة رقم (٠٠٠)، مالك مؤسسة ... الخبر، رقم ...)، سجل تجاري رقم (٠٠٠)، تقدم باعتراضه على الريطين الزكيين لعام ١٤٣٩هـ و ١٤٤٠هـ.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليه: أجابت بمذكرة جوابية تضمنت ما ملخصه: أنها تدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً؛ وفقاً لل التالي:

الريط الزكي لعام ١٤٣٩هـ: لعدم تقديم المدعي اعتراضه على الريط أمامها، استناداً إلى أحكام المادة (الثانية والعشرين) الفقرة (١) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٠٠٠) وتاريخ ١٤٣٨/٠٦/٠٦هـ، والتي نصت على أنه: (يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الريط، ويجب أن يكون اعتراضه بموجب مذكرة مكتوبة ومسبقة يقدمها إلى الجهة التي أبلغته بالريط)، وإلى المادة (الثانية) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، والتي تنص على أنه: (يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمها...). كما تنص المادة (الثالثة) من قواعد العمل ذاتها، على أنه: (يصبح قرار الهيئة محصنًا وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: (١) إذا لم يعترض المكلف لدى الهيئة على القرار خلال مدة (ستين) يوماً من تاريخ تبليغه به).

الريط الزكي لعام ١٤٤٠هـ: لعدم تقديم المدعي تظلمه أمام لجنة الفصل، استناداً إلى أحكام المادة (الثالثة) من ذات القواعد والتي تنص على أنه: (يصبح قرار الهيئة محصنًا وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: (٢) إذا لم يُقم المكلف دعوى التظلم أمام لجنة الفصل أو لم يطلب إحالة اعتراضه إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ تبليغه بالقرار الصادر من الهيئة برفض اعتراضه...).

وفي يوم الإثنين الموافق ١٢/٠٧/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلسها عن بعد لنظر الدعوى، وحضرها /...، بصفته ممثلاً للمدعي عليها بموجب التفويض رقم (٠٠٠) في حين تخلف المدعي أو يمثله عن الحضور ولم يبعث بعذر عن تخلفه رغم صحة تبلغها بموعد الجلسة من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، مما يعتبر معه أنه أهدر حقها في الحضور والمرافعة. وبعد الاطلاع على الفقرة (٢) من المادة (العشرين) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية قررت الدائرة بالإجماع: شطب الدعوى.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة، الصادر بالأمر الملكي رقم (٠٠٠) وتاريخ ١٤٣٧/٠٣/١٤،

وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (...) وتاريخ ١٤٣٨/٦/٠٦هـ، وعلى نظام ضريبة الدخل، الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/١) بتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ، وتعديلاته، وعلى لائحته التنفيذية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (...) وتاريخ ١٤٢٥/٦/١١هـ، وتعديلاتها، وعلى البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (...) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، بشأن قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

أما من حيث الشكل: فإنه لما كان المُدعى يهدف من إقامة دعواه إلى إلغاء قراري المدعى عليها في شأن الريبيتين الزكويين لعامي ١٤٣٩هـ و ١٤٤٠هـ، وحيث يُعد هذا النزاع من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب الأمر الملكي رقم (...) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، وحيث لم يحضر المدعى أو من يمثله في جلسة نظر النزاع المنعقدة في يوم الإثنين الموافق ١٢/٧/٢١٢٠م، ولم يبعث بعذر لتخلفه عن الحضور رغم صحة تبلغه بالموعد من خلال البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، فتم شطب الدعوى.

وحيث تنص الفقرة (٢) من المادة (العشرين) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه: «إذا لم تكن الدعوى مهيئة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب ولم يطلب المدعى السير فيها بعد شطبها أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، فتُعد الدعوى كأن لم تكن...».

وحيث إن تقدير صلاحية الدعوى للفصل فيها متزوج من سلطة الدائرة بناءً على المستندات والردود المرفقة في ملف الدعوى، وحيث لم يتقدم المدعى بطلب السير في الدعوى؛ مما تنتهي معه الدائرة إلى اعتبار الدعوى كأن لم تكن.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- اعتبار الدعوى المقامة من المدعى/ ... هوية وطينة رقم (...) ضد/ المدعى عليها ... كأن لم تكن.

وصلَ الله وسلامَ على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.